

المساهمات المحددة والمعترمة على الصعيد الوطني

دولة الكويت – نوفمبر ٢٠١٥

الهدف :

تنفيذاً لمقرر مؤتمر الأطراف التاسع عشر 1/CP.19 وبناء على المعلومات الواردة في مقرر مؤتمر الأطراف العشرين 1/CP.20 للاتفاقية والذي يقضي بدعوة الدول الأطراف لتقديم مساهماتها المحددة والمعترمة على الصعيد الوطني لما بعد عام ٢٠٢٠، قامت دولة الكويت بإعداد هذه الوثيقة وتقديمها لسكرتارية الاتفاقية لتشارك دول العالم مسيرة الحد من ظاهرة تغير المناخ بناءً على خطط وبرامج التنمية المستدامة على المستوى الوطني حتى عام ٢٠٣٥ .

تسعى دولة الكويت إلى التكيف مع الآثار والتبعات السلبية لظاهرة تغير المناخ ، كما انها تعمل من أجل الانتقال إلى نظام اقتصادي منخفض الانبعاثات من الكربون المكافئ بناءً على توقعات إنبعاثاتها المستقبلية في أنماط العمل كما المعتاد للفترة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٣٥ وذلك من خلال جهودها الرامية لتحقيق الأولويات التنموية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في سياق التنمية المستدامة ، لذلك تولي دولة الكويت اهتماماً كبيراً بتنويع مصادر إنتاج الطاقة في البلاد مما يسهم في تجنب إزدياد غازات الدفينة بحلول عام ٢٠٣٥ .

المقدمة:

تعتبر دولة الكويت من الدول السباقة في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ فقد انضمت للاتفاقية بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٨، كما تبعتها انضمام دولة الكويت لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١١، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٩ / ٦ / ٢٠٠٥، حيث تشاطر دولة الكويت هاجس المجتمع الدولي بالحد من الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي، وتقر بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أقصى إمكانيات التعاون من جميع دول العالم والمشاركة في استجابة دولية فاعلة بتطبيق بنود اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ UNFCCC وفقاً لمسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة كما ورد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة والتي تنص على: " يقوم جميع الأطراف، واضعين في الاعتبار مسؤولياتهم المشتركة، وإن كانت متباينة وأولوياتهم وأهدافهم وظروفهم الإنمائية المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي " .

وفي هذا الإطار سيتم مراعاة معايير التنمية المستدامة لدولة الكويت ، كونها من الدول النامية وذات مصدر وحيد للدخل كما أقرت الاتفاقية في المادة الرابعة الجزء الثامن والذي ينص على : " لدى تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه المادة يولي الأطراف الاهتمام التام لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بموجب الاتفاقية، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالتمويل والتأمين ونقل التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المحددة للبلدان النامية الأطراف الناشئة عن الآثار الضارة لتغير المناخ و/أو أثر تنفيذ تدابير الاستجابة لتغير المناخ" والفقرة (ح) والتي تنص على أن " البلدان التي يعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على الدخل الناشئ عن إنتاج وتجهيز وتصدير و/أو استهلاك أنواع من الوقود الأحفوري والمنتجات كثيفة الطاقة المرتبطة به".

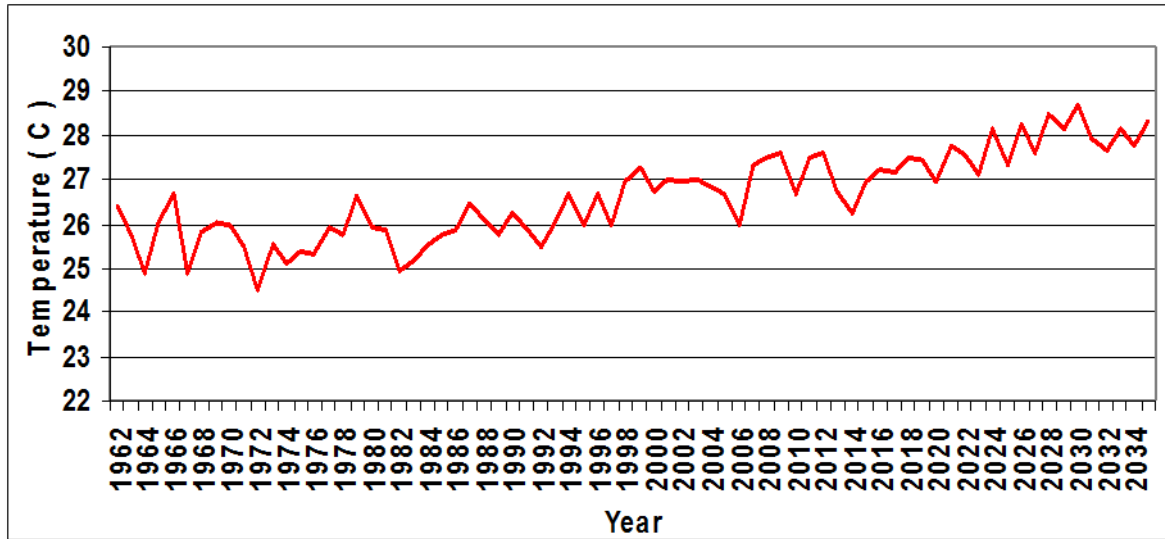
١. الظروف الوطنية لدولة الكويت

تقع دولة الكويت في الشمال الشرقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين خطي عرض ٢٨° ٣٠' و ٣٠° ٥٠' وخطي طول ٤٦° ٣٣' و ٤٨° ٣٠' في الشرق، وتبلغ مساحتها الكلية ١٧٨١٨ كيلو متراً مربعاً متضمنة تسع جزر غير مأهولة في منطقة الخليج العربي، وتعتبر حكومة دولة الكويت دستورية حيث يعتبر دستورها ذو طابع ديمقراطي يقوم بوضع القواعد التي تحكم السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(أ) تأثيرات تغير المناخ على الكويت

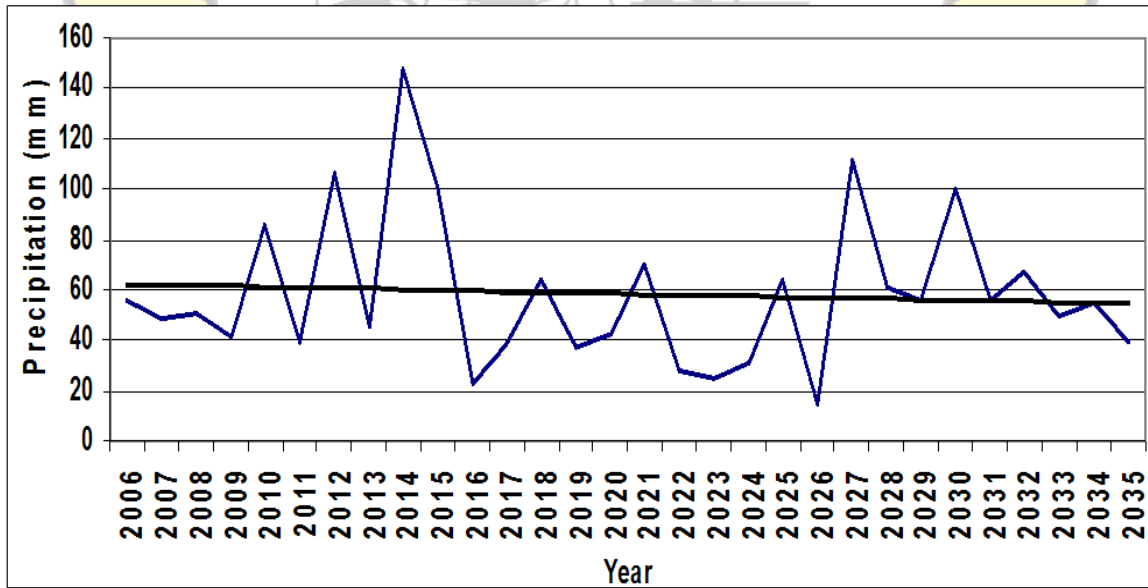
تتعرض دولة الكويت بحكم موقعها الجغرافي وظروفها المناخية وطبيعتها الجيولوجية وخصائص تربتها وسمات غطائها النباتي وأنماط استخدام أراضيها للعديد من التحديات البيئية منها ارتفاع معدلات درجات الحرارة، وارتفاع نسب الغبار العالق والأتربة المتساقطة وزيادة العواصف الرملية وقلة الأمطار الموسمية ومحدودية مصادر المياه وزيادة التصحر وانحسار الغطاء النباتي.

علما بأن هذه التحديات البيئية قد تفاقمت بشكل كبير مع بداية القرن العشرين نتيجة تغير المناخ العالمي، حيث تعاني دولة الكويت من ارتفاع في متوسط درجات الحرارة ، فمن المتوقع زيادة المتوسط السنوي لدرجات الحرارة بمقدار ١,٦ درجة سيليزية خلال الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠٣٥ لتصل إلى أعلى متوسط لها والبالغ ٢٨,٧ درجة سيليزية، حيث تصل الحرارة العظمى في أشهر الصيف والذي يمتد من شهر مايو وحتى أكتوبر لأكثر من ٥٠ درجة سيليزية في الظل (الشكل رقم - ١) .



شكل (١) : متوسط درجات الحرارة السنوية المتوقعة خلال الفترة ١٩٦٢ - ٢٠٣٥

ويصاحب الارتفاع المتزايد في متوسط درجات الحرارة ندرة وشح في هطول الأمطار حيث بلغ معدل تساقط الأمطار السنوي ١١٦ ملم ومن المتوقع أن تتناقص مستويات هطول الأمطار بمعدل ٢ ملم سنوياً بالسنوات القادمة، مما سيتسبب في انخفاض مستوى المياه الجوفية في دولة الكويت (الشكل رقم - ٢) .



شكل (٢) : متوسط كميات هطول الأمطار السنوية المتوقعة خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٣٥

وتؤدي جميع العوامل السابقة إلى زيادة نسبة الجفاف والتصحر في دولة الكويت مما يؤدي إلى شدة تواتر العواصف الترابية في الدولة، حيث بلغ معدل تساقط الأتربة فيها ما يعادل ٥٥ طن/كم^٢ بالسنة بمجموع كلي يقارب مليون طن من الأتربة المتساقطة سنوياً على دولة الكويت ، ومن المتوقع أن تزداد شدة تواتر العواصف الترابية على دولة الكويت نتيجة الآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ. فقد بدأت آثار تغير المناخ تظهر بشكل ملموس على هيئة تحديات حضرية حيث أصبحت العواصف الرملية أكثر تواتراً مع ارتفاع موجات الحرارة و انخفاض نسبة الأمطار المتساقطة في فصل الشتاء.

وتعتمد دولة الكويت اعتماداً كاملاً على عملية تحلية مياه البحر في الحصول على المياه العذبة حيث يأتي ٩٣% من إمدادات المياه من تحلية مياه البحر بينما تأتي النسبة المتبقية من استخراج المياه الجوفية غير المتجددة نتيجة قلة الأمطار، حيث تعتبر عملية تحلية مياه البحر عملية ذات استهلاك عالٍ للطاقة وتؤثر سلباً على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية .

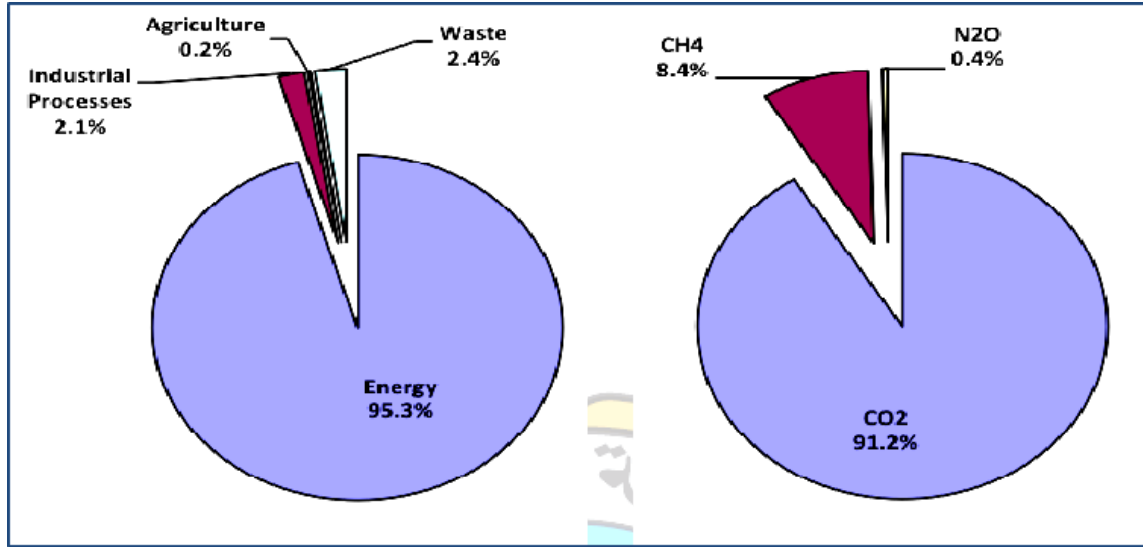
ونظراً لطبيعة الكويت الساحلية والمنخفضة فإنها عرضة للخطر الناجم عن ارتفاع منسوب البحار المرتبط بتغير المناخ، فبارتفاع مقداره (٠,٥ - ٢ متر) في منسوب البحار، يمكن أن تفقد الكويت ١,٤-٣ % من أراضيها الساحلية، مما يؤثر على ٥% من ناتجها المحلي الإجمالي، ووفقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد ترتفع مناسيب البحار العالمية بمقدار ١-٣ أمتار خلال هذا القرن.

بلغ التعداد السكاني لدولة الكويت ٣,٣٦٨٥٧٢ نسمة في عام ٢٠١٣ بزيادة مطردة خلال العقدين الماضيين بنسبة نمو تقارب ٤,١% ، ومع الاستمرار المتوقع في زيادة النمو السكاني، واقتران هذا النمو السكاني بالتنمية الحضرية السريعة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وفي ظل الانخفاض العالمي في أسعار النفط وارتفاع تكلفة نسبة الدعم في الطاقة والمياه والإسكان، فإن دولة الكويت تواجه العديد من التحديات الإنمائية بما في ذلك تنويع وتعزيز فرص العمل التي توفرها بيئات عمل آمنة للمواطنين والمقيمين ، والتخطيط الحضري والإسكاني والبنية التحتية وتعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ خطط التنمية ورصدها.

والجدير بالذكر أن دولة الكويت تعتبر دولة ذات مصدر وحيد للدخل فهي تعتمد في موازاتها العامة على استخراج وبيع النفط وبالتالي فإن اقتصاد الدولة معرض لمخاطر تقلبات أسعار النفط في العرض والطلب، وترتكز قاعدة الكويت الصناعية حول استخراج وتكرير وتصدير النفط حيث تبلغ عائدات التصدير أكثر من ٩٠% من إجمالي العائدات، وتمثل قيمة مساهمة النفط في الناتج القومي المحلي ٥١-٥٥% ، كما تعتمد الكويت بشكل كلي على الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة بنسبة ٨٣,٥% من النفط السائل و١٦,٥% من الغاز الطبيعي.

(ب) توزيع انبعاثات غازات الدفيئة

مساهمة قطاع أنشطة الطاقة يوضحها الشكل (٣) بما يعادل ٩٥% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ من إجمالي الانبعاثات الوطنية، ويتبين أن العامل الرئيسي لانبعاثات دولة الكويت هو الاعتماد الكبير على الوقود النفطي السائل في معظم القطاعات، كما تعتمد المصادر الحالية لإنتاج الطاقة في دولة الكويت على النفط بنسبة ٩٠% والغاز الطبيعي بنسبة ١٠% ، وتستهلك محطات إنتاج الكهرباء والماء ٧٠% من النفط ومشتقاته بينما تأتي ٣٠% المتبقية من الغاز الطبيعي، كما يعتمد قطاع المواصلات على المشتقات النفطية السائلة بنسبة ١٠٠% .



شكل (٣) : توزيع نسب انبعاث غازات الدفيئة على حسب النوع والقطاع عام ١٩٩٤

٢. المساهمات المحددة والمعتمدة على الصعيد الوطني

(أ) التخفيف:

يتمثل طموح دولة الكويت في التحول إلى اقتصاد منخفض من الكربون المكافئ وتجنب إزدياد انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بأنماط العمل كالمعتاد BUSINESS AS USUAL وذلك بناءً على خطط ومشاريع التنمية في الدولة، وتعمل على تحقيق هذا الهدف بشكل طوعي من خلال تنفيذ بعض المشاريع وسن القوانين والتشريعات بحسب ظروفها الوطنية، بشرط توافر الدعم المالي والفني والتكنولوجي من خلال آليات الاتفاقية على أن يتم تقدير كمية الخفض الناتجة عن المشاريع المقترحة لاحقاً.

(أ-١) المشاريع:

تسعى دولة الكويت بالمساهمة في عملية تجنب إزدياد الانبعاثات عن طريق مشاريع وخطط التنمية للدولة ضمن أكثر القطاعات مساهمةً في انبعاثات غازات الدفيئة وهو قطاع أنشطة الطاقة الذي يمثل ٩٥% من إجمالي انبعاثات الدولة، وتتمثل تلك المشاريع في:

- تحسين منتجاتها النفطية وذلك بإنتاج الوقود النظيف بمواصفات بيئية لتزويد محطات توليد الطاقة بالوقود النظيف بحلول عام ٢٠٢٠، وهذا المشروع من شأنه خفض الانبعاثات الغازية من محطات توليد الطاقة والقطاع الصناعي بالدولة بشكل ملحوظ.

- إنشاء مصفاة جديدة بديلة عن أقدم مصفاة بالدولة والتي ستكون مطابقة للمواصفات البيئية العالمية في طريقة تشغيلها حيث إن كمية الانبعاثات الناتجة منها تعتبر منخفضة ومنتجات هذه المصفاة ستكون متوافقة مع المواصفات والمعايير العالمية .
- المشاريع المتعلقة بإنتاج الطاقة من النفايات البلدية الصلبة حيث سيتم البدء بتشغيل أول مشروع لها بحلول عام ٢٠٢٠ .
- إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة (الطاقة الكهروضوئية – الطاقة الشمسية الحرارية – طاقة الرياح) حيث من المتوقع الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى من هذه المشاريع بحلول عام ٢٠٣٠ .
- مشروع أنظمة النقل الجماعي (المترو) .
- مشروع سكك الحديد لربط موانئ دولة الكويت لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة لنقل البضائع والركاب في الكويت وخارجها.

(٢-أ) التشريعات والقوانين :

بدأت دولة الكويت بالإجراءات الرسمية لدراسة قانون رفع جزء من الدعم الحكومي عن البنزين بدءاً من مطلع عام ٢٠١٦ ودراسة إمكانية رفع الدعم التدريجي عن الكهرباء والماء مما سيساهم بشكل كبير في ترشيد الاستهلاك والتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

كما أقر مجلس الأمة الكويتي مؤخراً قانون حماية البيئة ويحمل رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ والمعدل بقانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٥ حيث يهدف هذا القانون إلى حماية البيئة ومصادرها، ومكافحة التلوث، وتنمية الموارد الطبيعية، وحماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية (قانون حماية البيئة، الهيئة العامة للبيئة ٢٠١٤) ، يتكون القانون من ١٨١ مادة تتناول قضايا التنمية والبيئة، وحماية البيئة الأرضية والمائية والجوية من التلوث، والتنوع البيولوجي، والإدارة البيئية، والعقوبات والمسئولية المدنية والتعويض عن الأضرار البيئية، وأحكام عامة ذات علاقة .

يتطرق قانون حماية البيئة ٤٢ / ٢٠١٤ في بعض أبوابه بشكل مباشر وغير مباشر إلى قطاع الطاقة، فذكرت المادة (١٢٢) و (١٢٣) من قانون حماية البيئة ضرورة استخدام أنظمة توفير الطاقة في منشآت الدولة الجديدة كما منع القانون استيراد أي أجهزة أو معدات لا تتطابق مع مواصفات حفظ الطاقة .

كما حث قانون حماية البيئة في المادة (١١١) جهات الدولة ذات العلاقة على وضع استراتيجيات وخطط وبرامج عمل بيئية مرتبطة في نطاق أعمالها .

وتبين مواد القانون اهتمام وتوجه الدولة إلى خفض انبعاث غازات الدفيئة في قطاع الطاقة عن طريق السعي لتحسين إدارة استهلاك الطاقة من خلال إرساء نظم وقواعد كفاءة الأجهزة المستخدمة وكفاءة استهلاك الطاقة في المباني (مواد البناء والتصميم ، نظم تكييف الهواء والإنارة .. إلخ) .

كما يمهد القانون البيئي الطريق لوضع واعتماد وتطبيق استراتيجية وطنية لخفض استهلاك الدولة من الطاقة وتنويع مصادر الطاقة وخاصة زيادة نسبة الطاقات النظيفة، وذلك لتحقيق رؤية حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، حيث أعلن سموه عن سعي دولة الكويت لزيادة احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ .

(ب) التكييف

تسعى دولة الكويت إلى الانتقال لنظام اقتصادي منخفض الكربون وقابل للتكيف مع تغير المناخ لتعزيز وحماية مواردها الطبيعية وتحقيق معايير التنمية المستدامة، حيث تعمل جاهدة للتكيف مع آثار تغير المناخ من ارتفاع في درجات الحرارة وشح الأمطار وارتفاع في مستوى سطح البحر وقلة مصادر المياه وتزايد شدة العواصف الترابية .

(ب-١) المشاريع :

- تعزيز نظم المعلومات الساحلية : إنشاء مراكز التنبؤ والحماية من ارتفاع منسوب المياه، وذلك عن طريق جمع البيانات وتطوير المعلومات والمتطلبات الأساسية لرصد ارتفاع مستوى سطح البحر والتنبؤ به لتعزيز قدرة التخطيط الإستراتيجي للتكيف مع هذه الظاهرة بهدف حماية الخط الساحلي.
- التكيف مع العواصف الترابية : تقليص نسبة الأراضي الصحراوية المفتوحة من ٧٥% الى ٥١% وزيادة نسبة المناطق المحمية من ٨% الى ١٨% ، ومشاريع الأحزمة الخضراء في المناطق الصحراوية الأكثر هشاشة .
- الأمن الغذائي : الخطة الإنمائية لتطوير القطاع الزراعي وتعزيز دور القطاع الزراعي وزيادة معدلات نموه لرفع نسب الاكتفاء الذاتي .
- استخدام نظام تبريد الضواحي في المدن الإسكانية الجديدة : هذه المشاريع ستحقق خفض في الطاقة الكهربائية المستهلكة في تكييف وتبريد المنازل مما يعزز إمدادات الطاقة في الدولة بطريقة مستدامة .
- التكيف مع قلة مصادر المياه : عن طريق استخدام أنظمة ذات كفاءة أعلى مثل نظام التناضح العكسي في إنتاج المياه ، وحملات توعية المواطنين بترشيد استهلاك الكهرباء والماء واستخدام التقنيات الحديثة لترشيد الاستهلاك الأدمي للمياه وفي أغراض الزراعة والصناعة .

(ب-٢) التشريعات والقوانين :

مع إصدار دولة الكويت مؤخراً قانون رقم ٤٢/٢٠١٤ الخاص بحماية البيئة وذلك إيماناً منها بأهمية المحافظة على التوازن البيئي بالدولة لخلق بيئة صحية لمواطنيها والمحافظة على استدامة مواردها الطبيعية للأجيال القادمة، كما أولى هذا القانون أهمية قصوى في بعض بنوده لمواضيع تتعلق بالتكيف مع الآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ حيث نظم طرق استخدام واستهلاك الموارد الطبيعية ففي مجال حماية الأراضي البرية، فقد تطرقت المادتان ٤٠ و ٤١ من القانون لتنظيم عملية التخميم واستغلال الأراضي البرية في الرعي أو أي أنشطة أخرى قد تضر بالتربة مما يساهم في تقليل ظاهرة التصحر وهشاشة التربة، واختصت المادتان ١٠٢ و ١٠٣ بتنظيم المحميات الطبيعية وذلك للمحافظة على التنوع الأحيائي، أما فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية فقد بينت المادتان ٨٨ و ٨٩ أساسات لوضع برنامج لإدارة المياه في البلاد واشترطات وضوابط الحفاظ على المياه فيها وذلك للتكيف مع ندرة الموارد المائية بالدولة، وللتكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع وتأثيره على سواحل الدولة فقد اختصت المادتان ٦٦ و ٩٩ من القانون بالبيئة البحرية وضرورة إنشاء شبكة وطنية لرصد ومراقبة البيئة البحرية وعمل دراسات لمراقبة مستوى ارتفاع سطح البحر، ونظراً لتعرض دولة الكويت للعديد من الأزمات والكوارث الطبيعية كالعواصف الترابية والغبارية وموجات السيول المفاجئة وضع القانون المادة ١١٨ التي تنص على ضرورة إعداد خطط الطوارئ وخطط لإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية.

أما على مستوى الأمن الغذائي فقد أصدرت الدولة قوانين تختص بحظر الصيد بشكل مطلق في جون الكويت للمحافظة على التنوع الأحيائي والمخزون السمكي، وقوانين تختص بحظر الصيد لبعض الأنواع من الأسماك والروبيان في المياه الإقليمية إلا في مواسم معينة لمنع استنزاف المخزون السمكي .

كما يسعى المشرع من خلال قانون حماية البيئة رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٥ لتعزيز الثقافة البيئية في المجتمع الكويتي ونشر المعلومات المتعلقة بالبيئة على العامة لتغيير بعض أنماط السلوك لدى المواطنين والمقيمين لزيادة الوعي العام بمفهوم استدامة الموارد الطبيعية وحسن إستغلالها .

٣. عملية التخطيط والتطبيق

لكي تستطيع دولة الكويت تنفيذ إجراءات التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ والوصول إلى معايير التنمية المستدامة فإنها بحاجة إلى توفر الدعم التكنولوجي و المالي من طرف المؤسسات القائمة ذات الصلة بالاتفاقية الإطارية مثل آلية التكنولوجيا التي تتألف من لجنة التكنولوجيا التنفيذية (TEC) ومركز شبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN)، فضلاً عن صندوق المناخ الأخضر (GCF) وذلك عملاً بنص المادة ٤,٧ من الاتفاقية الإطارية على أن مدى تنفيذ البلدان النامية، ومن بينهم دولة

الكويت، لالتزاماتها بموجب الاتفاقية يتوقف على قيام الدول المتقدمة الأطراف بتوفير الدعم للبلدان النامية الأطراف في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا ، وذلك لضمان إجراء تعاوني عالمي فعال بشأن تغير المناخ.

وستشرع دولة الكويت في إعداد استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات (LEDs) وخطة عمل التكيف وسيوفر كلٌّ من مشروع البلاغ الوطني الثاني واستراتيجية التنمية (رؤية الكويت ٢٠٣٥) الإطار العام لإعداد هذه الخطط .

وتقوم الهيئة العامة للبيئة حالياً بإعداد اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون حماية البيئة (٤٢) لسنة ٢٠١٤ والمعدل بقانون (٩٩) لسنة ٢٠١٥ وستتضمن هذه اللائحة تشريعات خاصة بمواضيع تغير المناخ مثل نظام الإبلاغ عن الانبعاثات والتكيف والتخفيف .

٤. الإنصاف والطموح

تولي دولة الكويت اهتماما كبيرا للمساعي الأممية الرامية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتؤمن بأن التصدي لهذه الظاهرة هي مسؤولية مشتركة بين دول العالم وإن كانت بدرجات متباينة. لذلك تحرص دولة الكويت على رفع قدراتها في التعاطي مع القضايا ذات الصلة بالتغير المناخي، بشكل متزامن مع جهودها للتكيف مع الآثار السلبية لهذه الظاهرة وتبعاتها في البعدين الاجتماعي والاقتصادي ، كما ان إجمالي انبعاثاتها الحالية لا يشكل سوى ٠,٢٧% تقريباً من مجموع الانبعاثات العالمية لعام ٢٠١٣ ، وعلى الرغم من عدم مشاركتها في التسبب بهذه الظاهرة فإن موقع دولة الكويت الجغرافي جعلها عرضة لآثار تغير المناخ التي بدت ظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة من خلال ارتفاع كبير بدرجات الحرارة وندرة هطول الأمطار وزيادة العواصف الترابية والغبارية التي تتسبب في شل الحياة في الدولة والضرر بالصحة العامة للمواطنين والمقيمين مما يساهم بزيادة الخسائر والأعباء الاقتصادية على الدولة، هذا بالإضافة إلى احتمالية خسارة الدولة لأجزاء من خطها الساحلي نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر مما يهدد حوالي ١٧٤ ألف شخص بالخطر !!

وسوف تعاني دولة الكويت من العواقب والآثار الاقتصادية والاجتماعية من الآثار السلبية لتدابير الاستجابة لظاهرة تغير المناخ ، حيث تعتبر الكويت من الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط والتي ستتأثر سلباً بالإجراءات والسياسات الدولية لاتفاقية تغير المناخ، فقد أعدت سكرتارية أوبك بالإضافة إلى الكثير من البيوت الاستشارية الدولية العديد من الدراسات التي أشارت في مجملها إلى أن الدول المنتجة والمصدرة للبترول ستتضرر بشكل كبير جراء ما ستتبعه الدول وبالأخص الدول المتقدمة من سياسات وإجراءات لتخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري) نتيجة للتركيز المكثف على قطاعات الوقود الأحفوري وعلى وجه الخصوص النفط ومنتجاته.

ونظراً للظروف الوطنية لدولة الكويت التي تواجهها حالياً العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، ونظراً لتزايد عدد السكان وتزايد الطلب على الموارد وأهمها المياه والطاقة والانخفاض الذي سيقابله في الدخل القومي نتيجة لسياسات التخفيف من الدول المتقدمة، ومع الأخذ بعين الاعتبار مسؤولية الدولة في توفير فرص العمل والسكن والمحافظة على مستوى معيشة المواطنين فإن مساهمات دولة الكويت المحددة والمعتزمة على الصعيد الوطني تعتبر طموحة جداً وعادلة.

٥. الملاحظات العامة والافتراضات

قدمت دولة الكويت مساهماتها المحددة والمعتزمة على الصعيد الوطني بناءً على مشاريع وخطط التنمية للدولة والتي سيتم عرضها لاحقاً على مجلس الأمة الكويتي للاعتماد، وتكون هذه المساهمات مشروطة بتقديم الدعم المالي والفني والتكنولوجي من الدول المتقدمة ضمن الآليات الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ ، وتحفظ دولة الكويت بالحق في إعادة النظر في هذه المساهمة بناءً على المستجدات المستقبلية الخاصة بالظروف الوطنية للدولة والسياسة العامة للدولة وفي حال تم تعديل الاتفاقية أو قرارات مؤتمر الأطراف ذات الصلة قبل دخولها حيز التنفيذ على نحو يشمل قواعد أو أحكاماً تختلف مع الافتراضات التي تم بموجبها تقديم هذه المساهمة.